سياسات الحكومة الرَّقْمية و أثرُها في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية في أمانة محافظة جدة: دراسة استطلاعية

أبو بكر عبد الله محمد العطاس
قسم الإدارة العامة

د. وائل شافي منزل الشمري
أستاذ مساعد - قسم الإدارة العامة

كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبدالعزيز
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر سياسات الحكومة الرقمية على الاستدامة الرقمية في أمانة محافظة جدة، من خلال تحليل أربعة محاور رئيسة هي: القدرات، الحوكمة، المشاركة، والتحول الرقمي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، اعتمدت الدراسة على قائمة استقصاء وُزعت على عينة عشوائية بسيطة تضمنت 348 موظفًا، تم اختيارهم من مجتمع الدراسة الذي بلغ عدده 3738 موظفًا وجرى تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي.

توصلت الدراسة إلى امتلاك أمانة جدة قدرات تقنية عالية تدعم تطبيق مفاهيم الاستدامة الرقمية، وأن هناك توجهًا جادًا نحو التحول الرقمي مدعومًا بقوة من الإدارة العليا، بالإضافة إلى وجود خطة واضحة للتحول الرقمي تتماشى مع استراتيجية الأمانة. وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية تُظهر دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين سياسات الحكومة الرقمية (بأبعادها الأربعة) وتحقيق الاستدامة الرقمية.

أوصت الدراسة بأهمية تنمية القدرات الفنية للموظفين عبر برامج تدريبية منتظمة على استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية، لما لذلك من أثر مباشر على تحسين كفاءة الأداء الإداري وتحقيق أهداف التحول الرقمي والاستدامة.

الكلمات المفتاحية: *سياسات الحكومة الرقمية، الاستدامة الرقمية، التحول الرقمي، أمانة محافظة جدة.*

المقدمة

تُعَدُّ سياسة الحكومة الرَّقْمية السياسة العامة والرئيسية في الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرَّقْمية، والتي تعمل على تحديد توجُّهات الحكومة الرَّقْمية، وتمكين وتسريع التحول الرَّقْمي المستدَام للقطاع الحكومي على المدى المتوسط والبعيد، وتساعد الجهات الحكومية على رسم خُطَطٍ استراتيجية متوائمة مع التوجهات الاستراتيجية للحكومة الرَّقْمية، وتمكين التنفيذ الناجح لتلك الخطط المرسومة (سياسة الحكومة الرَّقْمية، 2021).

كما تُحدِّد استراتيجية الحكومة الرَّقْمية (للفترة من عام 2023م إلى 2030م) تطلُّعات المملكة ورؤيتها وأهدافها ومبادراتها وخارطة طريقها؛ حيث تتَّجِه معظم المبادرات الاستراتيجية نحو تحقيق أهداف الأمم المتَّحِدة للتنمية المستدَامة ورؤية السعودية (2030). بالإضافة إلى أنَّ استراتيجية الحكومة الرَّقْمية تُحقِّق هدفًا طموحًا يتمثَّل في أنْ تُقدِّم الحكومة بحلول عام 2030م خِدْمات حكومية رفيعة المستوى تُلبِّي احتياجات المواطنين بكفاءة وفعالية. ويتمثَّل تطلُّع الحكومة الأسمى لعام 2030 في أن تُصنَّف ضمن المراتب العشرة الأولى في مجال الحكومة الرَّقْمية (سياسة الحكومة الرَّقْمية، 2021).

لكن مع استمرار العالم في الرَّقْمنة وسدِّ الفجوات التكنولوجية، نجد أن هناك توسُّعًا هائلًا في تبنِّي التقنيات الرَّقْمية والبنْية التحتية اللازمة؛ لذلك وجب علينا التأكد من أن هذا التوسُّع لا يؤدي إلى ارتفاع كبير في انبعاثات المخلفات

* تم استلام البحث في مايو 2025، وقبل للنشر في يوليو 2025، وتم نشره إلكترونيًا في يوليو 2025.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2025.386610.1867

الإلكترونية، لما لذلك من انعكاسات بيئية سلبية قد تُعيق مسار تحقيق الاستدامة الرقمية. حيث نَجِدُ أنَّ التطورات الحديثة في التكنولوجيا تُوفِّر فرصًا رائدة لمراقبة البيئة وحمايتها، فضلًا عن الحفاظ على الصحة العامة للكوكب، فمن خلال التسخير بالشكل الأكثر ملاءمةً يمكن توجيه الثورة الرَّقْمية لتعزيز الاستدامة العالمية والاعتناء بالبيئة والإنسان (راشد، 2022).وإنَّ الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو توضيح دور وأهمية سياسات الحكومة الرَّقْمية في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بالقطاع الحكومي السُّعودي، خصوصًا وأنَّنا نشهد تحوُّلًا رقميًّا في شتَّى المجالات، وبسرعة عالية، متزامنةً مع أهداف رؤية المملكة (2030).

الإطار النظري والدراسات السابقة

سياسات الحكومة الرقمية

يشير مفهوم «السياسة» في اللغة إلى «القيام على الشيء بما يصلحه»، كما في قولهم: «ساسَ الأمر» أي دبّره وأداره بحكمة، وهو ما ورد في «لسان العرب» لابن منظور (1988، ص165). أما اصطلاحًا، فتُعرف السياسة بأنها فنّ إدارة الشؤون العامة للدولة داخليًا وخارجيًا، وفق أنظمة وقوانين تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة. وقد عبَّر ابن خلدون (2004) عن السياسة بأنها حمل الجميع على مقتضى النظر الشرعي وفق ما تقتضيه مصالحهم الأخروية والدنيوية.

وفي السياق الحكومي، تُعرَّف السياسات الحكومية بأنها مجموعة الإجراءات والأنشطة والقرارات التي تتخذها الدولة بهدف رفاهية المجتمع والإصلاح على المستويات الاقتصادية، الصحية، والتعليمية (السويدي، 2022). أما سياسات الحكومة الرقمية فهي تلك السياسات التي تهدف إلى تمكين وتسريع التحول الرقمي المستدام في القطاع الحكومي، بما يتواءم مع التوجهات الاستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد. وقد عُرِّفت سياسة الحكومة الرقمية بأنها «السياسة العامة التي تُحدّد توجهات الحكومة الرقمية، وتعمل على تمكين وتسريع التحول الرقمي المستدام للقطاع الحكومي، وتساعد الجهات الحكومية على وضع خطط استراتيجية متوافقة مع التوجهات الرقمية» (سياسة الحكومة الرقمية، 2021).

بناءً على ما سبق، يتّضح أن السياسات الحكومية الرقمية تشكّل إطارًا توجيهيًّا أساسيًّا يدعم التحول الرقمي والاستدامة من خلال توجيه الجهود الحكومية نحو الاستخدام الفعّال للتكنولوجيا وتحقيق التنمية المستدامة.

القدرات: تُشير «القدرة» لغويًا إلى الهيئة التي تمكّن الإنسان من إنجاز فعلٍ معين، وتُقارب في معناها «الملكة» (كلاب، 2018). أما إجرائيًا، فتُعرف القدرات في هذه الدراسة بأنها السمات أو الإمكانيات التي تميز المنظمة عن غيرها، سواء كانت مالية أو معرفية أو تكنولوجية. ويُعرّف (Kohli & Grover, 2008) القدرات بأنها: «قدرات تم تطويرها من خلال التفاعل بين التكنولوجيا ومجموعة من الأصول التكميلية، مثل إعادة تصميم العمليات والتدريب وهياكل الحوافز، والتي يمكن اعتبارها مصادر لقيمة الأعمال".

يتبيّن مما سبق أن القدرات المؤسسية تمثل ركيزة جوهرية تمكّن الجهات الحكومية من الاستفادة من الفرص الرقمية وتعزيز جاهزيتها للتحول الرقمي بطريقة مستدامة.

الحوكمة: يُعد البنك الدولي من أوائل من قدموا تعريفًا لمفهوم الحوكمة، حيث عرّفها بأنها: «الطريقة التي تُمارَس بها السلطة من أجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية" (World Bank Publication, 1992). ويمكن النظر إلى الحوكمة بوصفها مجموعة من العمليات والآليات التي تؤدي إلى الإدارة المثلى للدولة ومؤسساتها.

أما الحوكمة الإلكترونية، فهي توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين العلاقة بين الحكومات والمواطنين. وقد عرّفها حوتية ودريوش (2021) بأنها «تغيير في طريقة الربط بين المواطنين والحكومات، من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية باستخدام تقنيات الاتصال». كما تُعرفها منظمة اليونسكو بأنها: «استعمال القطاع العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تحسين المعلومة والخدمة، وتشجيع مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار».

من خلال ما سبق، يمكن القول إن الحوكمة الجيدة، وخاصة في صورتها الرقمية، تُعَدّ عاملاً تنظيميًّا حاسمًا في دعم الاستدامة من خلال الشفافية والمساءلة وتحسين فعالية الأداء الحكومي.

المشاركة: في اللغة، المشاركة مشتقة من «الشركة»، وتدل على التداخل في الملك أو الرأي أو الفعل. أما اصطلاحًا، فالمشاركة تُشير إلى إشراك كافة شرائح المجتمع في الحوار وصنع القرار فيما يتعلق بالخدمات والسياسات العامة. ويُعرّف Van Dijk المشاركة الإلكترونية بأنها: «استخدام الوسائط الرقمية لتعزيز العلاقة بين الأفراد والحكومات في اتجاه أكثر تشاركية» (Kang, 2012). كما عرّفتها طنطاوي (2018) بأنها: «عملية إشراك المواطنين من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والخدمات، بما يسهم في جعل الإدارة الحكومية أكثر شمولية وتعاونًا لتحقيق رضا المتعاملين".

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن تعزيز المشاركة الإلكترونية يمثّل وسيلة فعالة لدمج المواطنين في عمليات صنع القرار، مما يساعد على تحسين تقديم الخدمات وتحقيق التنمية المستدامة.

التحول: التحول لغةً هو الانتقال من حال إلى حال، أما «الرقمي» فيُشير إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة. ويُقصد بالتحول الرقمي ذلك التغيير الجذري في نماذج الأعمال وآليات تقديم الخدمات استنادًا إلى التكنولوجيا الحديثة. وقد أشار الهادي (2020) إلى أن «التحول» هو تغيير في طريقة تبني المنظمات للتكنولوجيا الرقمية بدلًا من الأساليب التقليدية. وقد عرّفته البلوشية وآخرون (2020) بأنه: «مشروع حكومي يشمل كافة خدمات المؤسسات والقطاعات بالدولة، ويتمثل في تحويل الخدمات الحيوية والأساسية إلى خدمات رقمية".

يتضح من العرض السابق أن التحول الرقمي يُعد عملية شاملة تتطلب تبني التكنولوجيا وتكييفها لتحسين الأداء الحكومي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاستدامة الرقمية

تُعد الاستدامة من المفاهيم التي ظهرت في أدبيات الاقتصاد والإدارة منذ السبعينيات، نتيجة قضايا مثل استنزاف الموارد والعلاقة بين التنمية والبيئة. ومن أشهر تعريفاتها ما ذكره بوزيداوي (2015)، بأنها: التنمية التي تعمل على تلبية حاجيات الحاضر دون أن تمس قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وهذا ما أكده أيضًا مسعد (2014) بالإشارة إلى العدالة الاجتماعية والمساواة البيئية. وترتبط الاستدامة الرقمية باستخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان استمرار النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد عرّفها فرحات (2022) بأنها: «تطوير ونشر التكنولوجيا من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والمجتمعات على المدى الطويل». كما أشار تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الاستدامة الرقمية تُمثل نقطة التقاء بين التقنية والبيئة، وتُستخدم لتوجيه أدوات العصر الرقمي نحو دعم الأهداف البيئية والاجتماعية.

وبالتالي، فإن الاستدامة الرقمية تمثل التقاءً فعّالًا بين التقدم التقني ومتطلبات الاستدامة، وتسهم في دعم مجتمعات الأعمال والحكومات نحو مستقبل أكثر توازنًا واستمرارية.

الدراسات السابقة

دراسة (يوسف، 2023)، وتناولت سياسة التحوُّل الرَّقْمي والحوكمة وأفضل الممارسات التي تتبنَّاها الدُّوَل المتقدِّمة باستخدام هذه السياسات، في إطار إلقاء الضوء على التَّجارِب العالمية المختلفة ووضْع رؤية لأفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في مجال رفْع كفاءة الحكومة والحدِّ من الفساد الإداري. وقد اعتمد منهج البحث بشكلٍ أساسي على المنهج الاستنباطي، انتقالًا من الكلِّ إلى الجزء، واستنادًا إلى ما تمَّ طرحُه في الدراسات السابقة.

وتوصَّل الباحث إلى أهمية الإعلان عن مدى أهمية مميزات التعاملات للخِدْمات الحكومية ونشر مبادئ الحوكمة من (شفافية -نزاهة -مشاركة مجتمعية -رقابة داخلية وخارجية)، والاستفادة من تجارِب الدُّوَل المتقدِّمة، والتي استخدمت مبادئ الحوكمة، وسياسة التحوُّل الرَّقْمي للحدِّ من الفساد، ورفع كفاءة المؤسَّسات الحكومية

دراسة (عريقات وربيع، 2022)، وهدفت للتعرُّف على مدى فعاليَّة وكفاية السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني، وتأثيره في التنمية المستدامة، وإيضاح مستوى التنسيق بين الجهات المختصة لدعم المنتج الوطني، بالإضافة إلى التعرُّف على رضا المواطنين حول السياسات المتبعة والتحديات التي تواجه السياسات، واعتمدت على المنهج الوصفي

التحليلي، حيث مثل مجتمع الدراسة جميع الموظَّفين العاملين في كلٍّ من وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ومؤسَّسات وجهات ذات علاقة، ولصعوبة إجراء دراسة مسحية على كافة المؤسَّسات الفلسطينية، تمَّ عمل الدراسة على العيِّنة القصدية من خلال إجراء 6 مقابلات مع ذوي العَلاقة والاختصاص، بالإضافة إلى الأسلوب الكَمِّي في توزيع 45 استمارة على المواطنين، وتوصَّلت الدراسة إلى أنَّ هنالك اهتمامًا كبيرًا من الجانب الفلسطيني فيما يتعلَّق بدعم المنتج الوطني، وقد ظهر ذلك جليًّا في وجود سياسات وقرارات بقانون وقوانين صادرة من قِبَل الجهات المختصَّة في دعم المنتج الوطني، وتبيَّن عدم رضا المواطنين العالي نتيجة ضعف التسهيلات والخصومات التي تُقدِّمُها الحكومة للصناعيِّين؛ لتشجعيهم للإعلان عن منتجاتهم، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز القوانين والقرارات الخاصة بدعم المنتج الوطني، من خلال تطوير الشروط الجزائية والعقوبات لتكون رادعةً أكثر، بالإضافة إلى زيادة التسهيلات والخصومات التي تُقدِّمها الحكومة للصناعيِّين لتشجعيهم للإعلان عن منتجاتهم.

دراسة (Guan et al., 2024)، وهدفت إلى تحليل دور الحكومة الرقمية في تعزيز استدامة الموارد الطبيعية، ومنهج البحث المستخدم هو الكمّي، حيث تضمنت وسائل جمع البيانات التحليل الإحصائي للبيانات الطولية من 2003 إلى 2021 من خلال قواعد بيانات اقتصادية متعددة تغطي عددًا كبيرًا من دول العالم. وأجرى الباحثون بحثًا مكتبيًّا باستخدام تقنيات مثل SLS2)) و(GMM) لتحليل العلاقة بين التحول الرقمي الحكومي وإيرادات الموارد الطبيعية في خمس عينات: عالمية، وآسيوية، وأمريكية، وأوروبية، وأفريقية. وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ الحكومة الرقمية تسهم في رفع إيرادات الموارد الطبيعية من خلال تحسين الشفافية والمساءلة، كما أنَّ رأس المال البشري، والتطور المالي، والتجارة، والتكنولوجيا، لها دور في دعم تلك الإيرادات، بينما تسهم النزاعات الخارجية في تقليلها. وأوصت الدراسة إلى ضرورة تشجيع صُنّاع السياسات على توسيع تطبيقات الرقمنة في قطاع الموارد الطبيعية، وزيادة تبنّي أدوات الحكومة الرقمية لتعزيز الحوكمة الرشيدة في هذا المجال.

دراسة (Gariba et al., 2024)، وهدفت إلى تحليل دور التحول الرقمي في القطاع العام في تعزيز الاستدامة، من خلال الابتكار التكنولوجي كوسيط، ومنهج البحث المستخدم هو الكمّي، حيث استخدم الباحثون نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) لتحليل بيانات لوحية لدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2018–2023، واعتمدت وسائل جمع البيانات على البيانات الإحصائية الرسمية من قواعد بيانات أوروبية. كما أجرى الباحثون بحثًا مكتبيًّا، فاعتمدوا على مصادر مرجعية وتحليل ثانوي للبيانات دون الحاجة للنزول الميداني. وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ التحول الرقمي في القطاع العام يؤثر إيجابًا على الابتكار التكنولوجي، والذي بدوره يعزز من تحقيق الاستدامة، كما ثبت أنَّ الابتكار التكنولوجي يلعب دورًا وسيطا مهمًا في هذه العلاقة. وأوصت الدراسة إلى إبراز أهمية تعزيز دور الابتكار التكنولوجي باعتباره محرّكًا رئيسًا للتحول الرقمي وتحقيق الاستدامة، ودعوة صانعي القرار إلى الاستثمار في التكنولوجيا، وتكييف السياسات العامة لدعم الابتكار، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي.

دراسة (Authors, 2023)،وهدفت إلى تحليل دَور السياسة العامَّة في تعزيز الابتكار التكنولوجي والاستدامة، ونوع البحث المستخدم هو (النوعي)، وتضمنَّت وسائل جمع البيانات الاستماع وتسجيل المعلومات الهامة بهدف تحليل البيانات، وأجرى الباحثون بحثًا مكتبيًّا بحيث لا يحتاجون إلى الذهاب مباشرةً إلى الميدان أثناء عملية جمع البيانات، ولكن بدلًا من ذلك قاموا بفحص المصادر المرجعيَّة المختلفة التي تدعم هذا البحث من وسائل إعلام عبر الإنترنت وقواعد البيانات المختلفة، وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ دور السياسة العامة في تشجيع الابتكار التكنولوجي والاستدامة مهمٌّ جدًّا في تحقيق مستقبل مستدام ومتقدم، ومن الممكن أن تعمل السياسات الصحيحة على خلْق بيئة تمكينية للابتكار، وتحفيز البحث والتطوير، وتمكين الموارد البشرية من مواجهة التحديات التكنولوجية السريعة، في حين كان من توصيات الدراسة ضرورة زيادة دعم البحث والتطوير، وأنه يقع على عاتق الحكومة زيادة ميزانية البحث وتطوير التقنيات المستدامة وتقديم حوافز للقطاع الخاص؛ للاستثمار في البحث والتطوير، بالإضافة إلى تحسين التعليم والتدريب ، بمعنى توسيع برامج التعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا وتكييفها مع الاحتياجات المستقبلية، بحيث تتمتَّع الموارد البشرية بالمهارات ذات الصلة بالتطورات التكنولوجية.

دراسة (Abugabel, 2023)، وهدفت إلى دراسة التأثير المباشر للتحوُّل الرَّقْمي بأبعاده (بناء استراتيجية التنمية المستدامة، ونشر ثقافة التكنولوجيا، والبُعد الإنساني، والبُعد الإجرائي، والبُعد التقني) على التنمية المستدامة بأبعادها

(البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي) في المستشفيات الخاصة بمحافظات الوجه البحري، واستكشاف ما إذا كان الارتقاء بإجراءات الموارد البشرية يلعب دورًا وسيطًا في هذه العلاقة. حيث تمَّ إجراء دراسة ميدانية باستخدام عينة مكوَّنة من 384 موظفًا، يعملون في جميع المستويات الإدارية (الأعلى، والأوسط، والتنفيذي) بالمستشفيات الخاصة بمحافظات الوجه البحري، وكانت أداة الدراسة استمارة مكوَّنة من 56 فِقرة، في حين اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي، وأظهرت النتائج الإحصائية أنَّ جميع أبعاد التحوُّل الرَّقْمي لها أثرٌ إيجابي مباشر ذو دلالة إحصائية على أبعاد التنمية المستدامة بالمستشفيات الخاصَّة بمحافظات الوجه البحري، وفيما يتعلَّق بالأثر المباشر لأبعاد التحوُّل الرَّقْمي على الارتقاء بإجراءات الموارد البشرية (الاستقطاب والتوظيف، والاختيار، والتدريب ، ونظام التعويضات، وإدارة الأداء)، فقد تبيَّن أن جميع أبعاد التحوُّل الرَّقْمي لها تأثير مباشر إيجابي ذو دلالة إحصائية على الارتقاء بإجراءات الموارد البشرية ، وأوصت الدراسة بأنه يجب على إدارة المستشفى التركيز بشكلٍ كبير على مفهوم التحوُّل الرَّقْمي ومحاولة تطوير هذا المفهوم بين مستويات المستشفى المختلفة، بما يُعزِّز تحقيق التنمية المستدامة، وأوصت بضرورة توفير الكوادر البشرية الماهرة والمدرَّبة من خلال استقطاب أفضل الكوادر المؤهَّلة في نُظُم المعلومات والبرمجة، وتعيين مديرين لديهم القدرة على التعامل بكفاءة مع تكنولوجيا المعلومات وآليَّات التحول الرَّقْمي .

التعليق على الدراسات السابقة

تفردت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث:

- **المكان والزمان:** حيث تمت هذه الدراسة بأمانة محافظة جدة بالمملكة العربية السعودية في عام 1446هـ - 2024م، بينما تمت الدراسات السابقة في بيئات أخرى متنوعة، كما تمت جميع الدراسات السابقة في الأعوام: 2022، 2023، 2024م.
- **مجتمع الدراسة:** تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في اختيار مجتمع وعينة الدراسة؛ حيث إن الدراسات السابقة طُبقِّت على قطاعات ومؤسسات مختلفة، بينما طُبقِّت الدراسة الحالية على أحد المؤسسات التابعة للقطاع العام بالمملكة العربية السعودية، تحديدا (أمانة محافظة جدة).

أهمية الدراسة

- **الأهمية العلمية:** تكمن الأهمية العلمية في جدِّية وحيوية موضوع هذه الدراسة، ونُدرتها في البحوث والدراسات في مجال الإدارة العامة؛ لكونها مفهومًا مبتكرا وحيويًّا برز نتيجة تغييرات وتطوُّرات يشهدها العالم منذ فترة التطوُّر التكنولوجي والإلكتروني، حيث تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر سياسات الحكومة الرَّقْمية في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة وفقا لتقييم العاملين فيها؛ لما لسياسات الحكومة الرَّقْمية من أثرٍ في تحسين قدرات المؤسَّسات على استيعاب التجديدات ومواكبة التطورات.
- **الأهمية التطبيقية:** إنَّ أهمية هذه الدراسة تنبثق من أهمية تطبيق سياسات الحكومة الرَّقْمية بصفةٍ عامَّةٍ باعتبارها عملية تستهدف تحقيق الاستدامة الرَّقْمية المتمثِّلة في تحسين الأداء ورفع كفاءة العاملين وإنتاجيتهم، وزيادة وعْيِهم، وتوفير خدمات محسّنة للمستفيدين بسرعة وكفاءة مع تقليل الجهد المبذول وتكلفة ممكنة، كما يرجى بأن تضيف هذه الدراسة شيئًا إلى رصيد المعرفة في مجال تطبيق سياسات الحكومة الرَّقْمية، ويتوقع بأن تُسهِم هذه الدراسة في وضع مقترحات وتوصيات للمسؤولين وصانعي القرار لمواجهة التحديات التي تعيق تطبيق هذه السياسات والسعي إلى كشْف المتطلبات الضرورية لتنفيذها في المؤسَّسات الحكومية، والتوصل إلى نتائج من شأنها أن تُلقِيَ الضَّوء على سياسات الحكومة الرَّقْمية في المؤسَّسات الحكومية.

مشكلة الدراسة

أضحى مصطلح الحكومة الرَّقْمية أحدَ أهمِّ المواضيع المصاحبة لمعالم الاقتصاد الجديد (الاقتصاد الرَّقْمي)، حيث إنَّ التطوُّرات التي مسَّت الجانب التكنولوجي (الأجهزة والمعدَّات الشبكات البرامج والتطبيقات...) قد أسهمت بشكلٍ كبيرٍ في اتساع فجوة الأداء على مستوى المؤسَّسات الحكومية، فباستخدام التقنيات الحديثة سيصبح واقع تقديم الخِدْمة وتأدية الأنشطة بشكل أفضل مما كان عليه، إلَّا أن إشكالية الدراسة لم تتوقَّف عند هذا البُعد، بل تجاوزتْ حيّز التقنية لتُركِّز

على بُعْد الاستدامة الرَّقْمية، وهو توظيف التقنية بما يتوافق مع سلوك الأفراد واحتياجاتهم لممارسة نشاطاتِهم اليومية مع مراعاة احتياجات الأفراد في المستقبل دون الإضرار بالبيئة.

بمعنى آخر: هو أنه كيف يمكن الوصول إلى تقديم الخِدْمة وَفْقَ أعلى المعايير دون إحداث أضرار بالموارد، وهذا ما يُمكِن تفسيرِه واختصاره بمصطلح الاستدامة الرَّقْمية، ولا يمكن لذلك أن يتحقَّق دون وجود سياسات مُوجَّهة تعمل على مراقبة الأداء ورَسْم الخطط وتقويمها، وقد سعَتِ المملكة بشكلٍ جادٍّ وَفْقَ رؤيتها (2030) إلى الاهتمام بهذا البُعد، وأنشأت هيئة مختصة بذلك (هيئة الحكومة الرَّقْمية)،حيث يتمُّ تقديم 97% من الخِدْمات المقدمة حكوميا في المملكة بشكل إلكتروني بنسبة نُضجٍ بلغتْ أكثر من 83%، وبذلك أصبحت المملكة في المرتبة الثانية عشرة عالميًّا بحسب مؤشر التنافسية الرَّقْمية ضِمْن دول مجموعة العشرين (G 20).

ومن هذا المنطلق يُمكِن تلخيص معالم هذه الدراسة عن طريق طرح التساؤل التالي: (ما أثر تطبيق سياسات الحكومة الرَّقْمية على تحقيق الاستدامة الرَّقْمية في أمانة محافظة جُدَّة (؟

أهداف الدراسة

تعمل الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أثر سياسات الحكومة الرَّقْمية في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة.
- اختبار أثر أبعاد سياسات الحكومة الرَّقْمية على تحقيق الاستدامة الرَّقْمية في أمانة محافظة جُدَّة.
- تقديم التوصيات العملية والعلمية استنادًا إلى نتائج هذه الدراسة لمتَّخذِي القرار والباحثين بتطوير سياسات الحكومة الرَّقْمية لتحقيق الاستدامة الرَّقْمية بالقطاع الحكومي السعودي.

فرضيات الدراسة:

بناء على ما سبق إيراده ومن خلال نتيجة دراسة (Authors, 2023)، والتي توصلت إلى أنه من الممكن أن تعمل السياسات الصحيحة على خلْق بيئة تمكينية للابتكار، وتحفيز البحث والتطوير، وتمكين الموارد البشرية من مواجهة التحديات التكنولوجية السريعة يمكن استنتاج وجود علاقة إيجابية لسياسات الحكومة الرَّقْمية بكلِّ أبعادها في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة، حيث الفرضية الأساسية:

H01: من المتوقع وجود أثرٌ ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسات الحكومة الرَّقْمية بكلِّ أبعادها في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة.

ويندرج ضمنها الفروض الفرعية الآتية:

- H01.1: من المتوقع وجود أثرٌ ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة.
- H01.2: من المتوقع وجود أثرٌ ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحوُّل في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة.
- H01.3: من المتوقع وجود أثرٌ ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقدرات في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة.
- H01.4: من المتوقع وجود أثرٌ ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوكمة في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة.

نموذج الدراسة

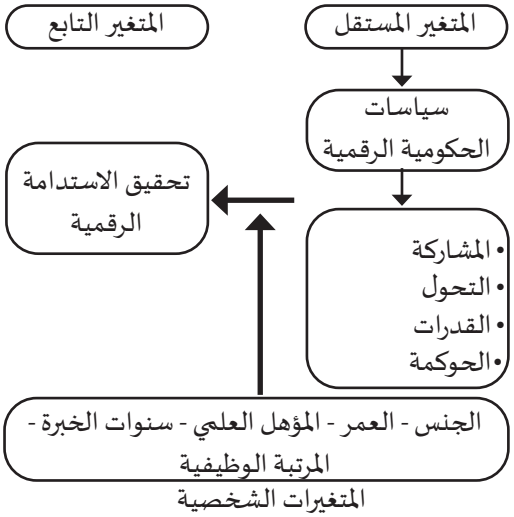

المصدر: من إعداد الباحثين، واستنادًا إلى: نشرة هيئة الحكومة الرَّقْمية (سياسات الحكومة الرَّقْمية، 2021) لأبعاد المتغير المستقل

الشكل رقم (1): أنموذج الدراسة

منهج الدراسة

لتحقيق الأهداف المحددة للدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعرف بأنه يَدرُس الظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة، دراسة حالية تهدف إلى توضيح خصائص الظاهرة من الناحية الكيفية، بالإضافة إلى بيان حجمها وتغيراتها ومدى ارتباطها بالظواهر الأخرى من الناحية الكمية (الأشعري، 2017). بالإضافة إلى أنَّ المنهج الوصفي التحليلي يُعد المنهج العلمي الأنسب للدراسة، نظرًا لما تتطلَّبُه الدراسة من أوصاف وتعاريف علميَّة، فالدراسة تَهدِف لوصف المتغيرات وتعريف العلاقة بينها، كما تمَّ استخدام المنهج الاستقرائي، والذي يُعرَف بأنه عبارة عن مجموعة الإجراءات الذهنية في عملية المعرفة، والتي تبدأ من الخاص إلى العام، أو هو عبارة عن تلك الطريقة العملية الاستدلالية التصاعدية التي تعتمد على قاعدة تحليل (جزء- كل)، والتي يعتمدها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة (موضوع الدراسة) والتحليل (البيومي، 2019).

حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في تركيزها على تحليل أثر سياسات الحكومة الرقمية في تحقيق الاستدامة الرقمية بأمانة محافظة جدة، من خلال دراسة استطلاعية تهدف إلى استكشاف العلاقة بين أبعاد سياسات الحكومة الرقمية (المشاركة، التحول، القدرات، والحوكمة) وبين مستويات الاستدامة الرقمية المحققة. وقد واجهت الدراسة عدداً من القيود العلمية والعملية، من أبرزها محدودية الدراسات السابقة المحلية التي تناولت هذا الموضوع بصورة شاملة، مما تطلّب الاعتماد على نماذج ومراجع أجنبية في بناء الإطار النظري.كما تأثرت الدراسة بإمكانية الوصول إلى بعض البيانات ذات الطابع المؤسسي، إضافة إلى التحديات المرتبطة بتوزيع قائمة الاستقصاء وتحقيق تمثيل مناسب لجميع فئات المشاركين. ويجدر التنويه إلى أن نتائج الدراسة تعكس وجهات نظر المشاركين ضمن الأمانة، مما يحد من إمكانية تعميمها على جهات حكومية أخرى تختلف في بيئتها التنظيمية أو مستوى نضجها الرقمي.

مجتمع الدراسة وعينتها

تمثَّل مجتمع الدراسة الحالية في جميع موظَّفي وموظفات أمانة محافظة جُدَّة، والبالغ عددهم (3738) موظَّفًا في مختلف المواقع الوظيفية، وتمثَّل مجتمع الدراسة للمنهج الاستقرائي من البيانات والمعلومات المتحصلة من أمانة محافظة جُدَّة وهيئة الحكومة الرَّقْمية.

عينة الدراسة

العيِّنة هي جزءٌ من مجتمع الدراسة؛ حيث يتمُّ تحديد حجم العينة التي تمثل مجتمع الدراسة تمثيلًا صادقًا من خلال استخدام المعادلات الإحصائية أو الجداول الإحصائية المنشورة والمتفق عليها. وعينة الدراسة هي عينة عشوائية بسيطة، وللحصول على حجم عينة الدراسة تمَّ تطبيق معادَلة (كريشي ومورجان) وبعد تطبيق المعادلة بلغ حجم العينة المستهدفة بالدراسة (349) موظفًا وموظَّفة بأمانة محافظة جُدَّة، وتمثل العينة المستهدفة نسبة 9.3% من مجتمع الدراسة، والمعادلة التي تمَّ تطبيقها هي:

$$n = \frac{N}{(N-1)\cdot b^2 + 1}$$

حيث «n» ترمز إلى العينة المطلوبة، "N" ترمز إلى حجم المجتمع، b" « ترمز إلى نسبة الخطأ المسموح به، وتساوي (0,05)، وتحسب عينة الدراسة كالتالي:

$$349 = \frac{3738^2}{(3738\text{-}1)\ 0.05\text{+}1}$$

حيث بلغ حجم العينة 349 مفردة، بناءً على أسلوب العينة العشوائية، وتُمثِّل هذه العينة ما نسبته 11% من مجتمع البحث، وتم توزيع الاستبانات الإلكترونية (Google Forms) على هذه العينة.

وقد تم استيفاء الاستبانات إلكترونيًا، وأتت خصائص عينة الدراسة الديموغرافية على النحو التالي:

- تتوزع عينة الدراسة بحسب النوع: بواقع 97.1% للذكور، في حين بلغتْ نسبة الإناث 2.9%.
- تتوزع عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي: درجة البكالوريوس يُشكِّلون الغالبية بنسبة 50.6%، ويليهم حَمَلة الماجستير بنسبة 21.3%، في حين بلغت نسبة حملة الثانوية فأقل 16.7%، كما بينت النتائج أنَّ حملة الماجستير بأمانة محافظة المشاركين في الدراسة يشكلون نسبة 11.5%.
- تتوزع عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة : يشير إلى أنَّ الغالبية وبنسبة 39.1% سنوات الخبرة لهم من 20 سنة فأكثر، بينما هناك 26.4% تراوحت سنوات خبرتهم بين 10 لأقل من 15 سنة، في حين أن هناك 19% سنواتُ الخبرة لهم تراوحت ما بين 15لأقل من 20 سنة، في حين أن 10.3% من الموظفين تراوحت سنواتُ خبرتهم بين 5 لأقل من 10 سنوات، كما أشارت النتائج أنَّ هناك 5.2% سنوات الخبرة لهم أقل من 5 سنوات، وعليه يتَّضح ممَّا سبق أن هناك نسبة مُقدَّرة من موظفي الأمانة لديهم سنوات خبرة مناسبة تُمكِّنُهم من الإجابة والمشاركة بفاعلية في الدراسة الحالية.
- تتوزع عينة الدراسة بحسب الوظيفة فقد أظهرَت النتائج أنَّ الموظفين يُشكِّلون الغالبية بنسبة 45.4%، كما كشفت النتائج أنَّ مديري الإدارات يُشكِّلون نسبة 19%، بينما 17.2% من العاملين بالأمانة والمشاركين في الدراسة لديهم مسميات وظيفية أخرى، في حين أنَّ رؤساء الأقسام بلغَت النسبة لهم 13.8%، في حين أنَّ 4.6% الموقع الوظيفي لهم (مدير عام).

جدول رقم (1)
توصيف عينة الدراسة تبعًا للخصائص الديموغرافية

1-الجنس	العدد	النسبة%
ذكر	338	97.1
أنثى	10	2.9
2-العمر	العدد	النسبة%
أقل من 25 سنة	6	1.7
25 لأقل من 35	52	14.9
35 لأقل من 45	128	36.8
45 سنة فأكثر	162	46.6
3-المؤهل التعليمي	العدد	النسبة%
ثانوية فأقل	58	16.7
دبلوم	74	21.3
بكالوريوس	176	50.6
دراسات عليا	40	11.5
4-سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	18	5.2
من 5 لأقل من 10 سنة	36	10.3
من 10 لأقل من 15	92	26.4
من 15لأقل من 20 سنة	66	19.0
20 سنة فأكثر	136	39.1
5-الوظيفة	العدد	النسبة%
مدير عام	16	4.6
مدير إدارة	66	19.0
مدير قسم	48	13.8
موظف	158	45.4
أخرى	60	17.2

أداة جمع البيانات

قامت الدراسة بالاعتماد على قائمة استقصاء للتعرُّف على أثر سياسات الحكومة الرَّقْمية في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة؛ حيث تضمَّنت قائمة الاستقصاء عدد (25) فقرة، موزَّعة على خمسةٍ من المحاور، حيث المتغير المستقل (سياسات الحكومة الرقمية) تم قياسه بأربعة محاور هي:

- المحور الأول: القدرات كأحد أبعاد سياسات الحكومة الرَّقْمية.
- المحور الثاني: الحوكمة كأحد أبعاد سياسات الحكومة الرَّقْمية.
- المحور الثالث: المشاركة كأحد أبعاد سياسات الحكومة الرَّقْمية.
- المحور الرابع: التحول الرَّقْمي كأحد أبعاد سياسات الحكومة الرَّقْمية.
- المحور الخامس: الاستدامة الرَّقْمية.

ويحتوي كلُّ محورٍ من المحاور المذكورة أعلاه على 5 فِقْرات لقياس ما تهدف لقياسه، كما تضمَّنت قائمة الاستقصاء خمسة مُتغيِّرات ديموغرافية تشمل متغير الجنس، والمسمى الوظيفي، والمؤهل التعليمي، وسنوات الخبرة، والعمر.

ولتقدير درجة الاستجابة الخاصة بفقرات أداة الدراسة استخدم مقياس ليكرت الخماسي؛ حيث تمَّ التقييم وَفْق تدرُّج المقياس الخماسي بإعطاء الدرجات كما يلي: (موافق بشِدَّة =5، موافق =4، محايد =3، غير موافق =2، وغير موافق بشِدَّة =1).

قياس صدق أداة الدراسة

التحقُّق من موثوقية وصلاحية أداة الدراسة (قائمة الاستقصاء) لجمع البيانات والمعلومات الأولية لغرض البحث العلمي يعتبر خطوة أساسية في الإجراءات المنهجية. وقد تم في الدراسة الحالية التأكد من مؤشرات الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء؛ وذلك بواسطة تطبيقها على عينة استطلاعية بلغ حجمها (30) موظفًا من مجتمع الدراسة بأمانة محافظة جُدَّة، وقد تمَّ التحقُّق من مؤشرات الصدق لقائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة الحالية، وذلك من خلال قياس درجة ارتباط كلِّ فِقْرة من فقرات قائمة الاستقصاء مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، حيث تم عرض النتائج مثلما هو ظاهر بالجداول الآتية:

تُظهِر النتائج بالجدول أنَّ جميع فقرات محاور قائمة الاستقصاء ترتبط مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه على نحوٍ دالٍّ إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يبين أن جميع قيم معاملات الارتباط دالَّة إحصائيًا؛ حيث تراوحت ما بين (0.667-0.955)، وبالتالي نستنتج من ذلك أنَّ جميع فقرات قائمة الاستقصاء تتمتَّع بدرجة عالية من المصداقية.

جدول رقم (2)
مؤشرات الصدق لفقرات محاور قائمة الاستقصاء

البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط	البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط	البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط
القدرات	1	0.832**	المشاركة	11	0.689**	الاستدامة الرقمية	21	0.733**
	2	0.725**		12	0.923**		22	0.955**
	3	0.799**		13	0.938**		23	0.920**
	4	0.803**		14	0.667**		24	0.750**
	5	0.752**		15	0.884		25	0.912**
الحوكمة	6	0.780**	التحول	16	0.900**			
	7	0.873**		17	0.794**			
	8	0.858**		18	0.883**			
	9	0.752**		19	0.897**			
	10	0.775**		20	0.859**			

** تعني أنَّ معامل الارتباط دالٌّ إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01).
المصدر: الدراسة الميدانية

ثبات أداة الدراسة

تمَّ حساب معاملات الثبات لقائمة الاستقصاء في الدراسة الحالية باستخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة، كما تمَّ حساب الثبات عن طريق التجزئة النصفية، كما هو مُبيَّن فيما يلي:

ثبات أداة الدراسة (قائمة الاستقصاء) باستعمال معامل ألفا كرونباخ

قام الباحثان بحساب ثبات أداة الدراسة عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث يُعد هذا المقياس من أكثر مقاييس الموثوقية استخداما في بحوث العلوم الاجتماعية، وبلغت نتائج معامل ألفا كرونباخ للثبات الكلي لقائمة الاستقصاء كما هو موضح في جدول (2) (0.965)، ممَّا يؤكد أنَّ قائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة الحالية تُحقِّق مستوى مرتفع من الثبات، الأمر الذي يُطمْئنُ الباحث على سلامة إجراءات بناء قائمة الاستقصاء، وقدرتها على تحقيق الأهداف البحثية للدراسة من خلال الحصول على البيانات الدقيقة التي يمكن الحصول عليها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

بهدف معالجة بيانات الدراسة وتحليلها تحليل إحصائي علمي يفي بأهدافها ويجيب عن تساؤلاتها البحثية واختبار صحة فرضيَّاتها، تمَّ استخدام كلٍّ من أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي؛ حيث تضمَّنت الأساليب الإحصائية الوصفية التَّكرارات والنِّسَب المئوية، لتوصيف عينة الدراسة وَفْقًا للخصائص الديمغرافية، كما تمَّ استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي، لقياس درجة الاستجابة المتعلِّقة بفقرات محاور الدراسة. بالإضافة إلى ذلك تمَّ استخدام معامل الارتباط (بيرسون)، لضمان صدق أداة الدراسة، بينما تمَّ استخدام معامل (ألفا كرونباخ) ومعاملات التجزئة النصفية للتحقُّق

جدول رقم (3)
معاملات ألفا كرونباخ لثبات المحاور والثبات الكلي لقائمة الاستقصاء

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: القدرات	5	0.848
المحور الثاني: الحوكمة	5	0.881
المحور الثالث: المشاركة	5	0.913
المحور الرابع: التحوُّل الرَّقْمي	5	0.916
المحور الخامس: الاستدامة الرَّقْمية	5	0.908
الثبات الكلي لقائمة الاستقصاء	25	0.965

المصدر: الدراسة الميدانية

من ثبات أداة الدراسة ومحاورها، بالإضافة لذلك استخدم الباحثان أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط؛ وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

النتائج

النتائج المتوصّل إليها من اختبار الفرضيات:

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية، وتنصُّ على الآتي:

وجود علاقة دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسات الحكومة الرَّقْمية بكلِّ أبعادها في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة.

جدول رقم (4)
نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر سياسات الحكومة الرَّقْمية في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة

	معاملات الانحدار	قيم بيتا	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.354-		1.952-	0.05		
سياسات الحكومة الرَّقْمية	0.265	0.649	**24.251	0.00	**588.13	0.00
R =0.806	R2=0.649	Adj. R2 = 0.648				

المصدر: الدراسة الميدانية

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الواردة في الجدول رقم (4)، والتي هدفت لقياس أثر سياسات الحكومة الرَّقْمية على تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة أن قيمة F المحسوبة كانت ذا دلالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا يُبيّن أن نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط له قدرة عالية في تفسير أثر سياسات الحكومة الرَّقْمية في تحقيق أهداف الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة ، كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت 0.649، وهذا يعني أنَّ سياسات التحوُّل الرَّقْمي تسهم بنسبة 65% في تفسير التغيرات التي تَحدُث في الاستدامة الرَّقْمية إذا بقيت العوامل الأخرى ساكنة دون تأثيرٍ لها في الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة.

ومن جانب آخر، تكشف النتائج بالجدول أعلاه أنَّ قيمة معامل الانحدار لمُتغير سياسات الحكومة الرَّقْمية قد بلغت قيمته 0.265، كما أظهرت النتائج قيمة (ت) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات الحكومة الرقمية وتحقيق الاستدامة الرقمية في أمانة محافظة جدة، وبناءً على ذلك، يُمكن الاستنتاج أنَّ تطبيق سياسات الحكومة الرَّقْمية ذات أثر وعلاقة ذات دلالة إحصائية في تحقيق أهداف الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة.

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الأولى، وتنصُّ على:

وجود علاقة دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية في أمانة محافظة جُدَّة.

جدول رقم (5)
نتائج التحليل للانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المشاركة في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة

	معاملات الانحدار	قيم بيتا	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.504		**3.199	0.002		
المشاركة	0.848	0.777	**22.394	0.00	**501.47	0.00
R=0.777	R2=0.603	Adj. 0.602 R2 =				

المصدر: الدراسة الميدانية

كشفت النتائج البسيطة الواردة في الجدول رقم (4-8)، والتي هدفت لقياس أثر المشاركة كأحد سياسات الحكومة الرَّقْمية في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة أنَّ قيمة F المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، وهذا يُبيّن أن نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط له القدرة في تفسير أثر المشاركة في تحقيق أهداف الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة ، كما بينت النتائج أن القيمة لمعامل التحديد R2 وصلت إلى 0.603 وهذا يُبيّن أنَّ المشاركة تُساهِم بنسبة 60% في تفسير التغيُّرات التي تحدث في الاستدامة الرَّقْمية.

كما كشفت النتائج بالجدول السابق ببلوغ القيمة لمعامل بيتا إلى 0.777 ممَّا يفيد بوجود علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين المشاركة وتحقيق أهداف الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة.

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثانية، وتنصُّ على:

وجود علاقة دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحول الرَّقْمي في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية في أمانة محافظة جُدَّة.

تشير النتائج بالجدول رقم (6)، والتي هدفت لقياس أثر التحول الرَّقْمي كأحد سياسات الحكومة الرَّقْمية في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة أنَّ قيمة F المحسوبة ذات معنوية إحصائية مما يدلُّ على أن نموذج التحليل الخطي البسيط يتمتَّع بالقدرة على تفسير أثر التحول الرَّقْمي في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة جُدَّة، كما تظهر النتائج قيم معامل الانحدار وقيمة بيتا بوجود ارتباط دال إحصائيًا بين التحول الرَّقْمي كمتغير مستقل وتحقيق الاستدامة الرَّقْمية كمتغير تابع، وعليه يستنتج ممَّا سبق أنَّ هناك أثر قدْرُه 60% لتطبيق التحول الرَّقْمي في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة.

جدول رقم (6)
نتائج التحليل للانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التحول الرَّقْمي في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة

	معاملات الانحدار	قيم بيتا	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.262		1.549	0.12	**496.352	0.00
التحول الرَّقْمي	0.901	0.794	**22.279	0.00		
Adj. R2 = 0.598					R2=0.599	R = 0.794

المصدر: الدراسة الميدانية

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثالثة، وتشير إلى:

وجود علاقة دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقدرات في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية في أمانة محافظة جُدَّة.

تُبيِّن النتائج بالجدول رقم (7) أنَّ قيمة F المحسوبة ذات معنوية إحصائية ممَّا يعني أنَّ نموذج التحليل الخطي البسيط يُفسِّر بنسبة 35.5% التغيرات التي يمكن أن تحدث في الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة في حالٍ بَقِيت العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير، كما تكشف النتائج بالجدول أعلاه أن قيمة بيتا قد بلغت قيمتها 0.596، وأن قيمة بيتا ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة معنوية أقل من (0.05)، وبالتالي يستنتج من ذلك أنَّ هناك علاقة ارتباط وتأثير ذي دلالة إحصائية للقدرات على تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بالأمانة.

جدول رقم (7)
نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر القدرات في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة

	معاملات الانحدار	قيم بيتا	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الثابت	1.197		5.708**	0.00	181.873**	0.00
التحول الرَّقْمي	0.686	0.596	13486**	0.00		
= R2 Adj. 0.353					R2=0.355	R=0.596

المصدر: الدراسة الميدانية

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الرابعة، وتشير إلى:

وجود علاقة دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوكمة في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية في أمانة محافظة جُدَّة.

تُبيِّن النتائج بالجدول (8) أنَّ قيمة F المحسوبة ذات معنوية إحصائية؛ ممَّا يعني أن نموذج التحليل الخطي البسيط يفسر بنسبة 69% التغيرات التي يمكن أن تحدث في الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة في حال ظلَّت العوامل المؤثرة الأخرى ثابتة دون تغيير، كما أظهرت النتائج بجدول (8) أنَّ قيمة بيتا قد بلغت قيمتها 0.753، وأن قيمة بيتا ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة أقل من مستوى المعنوية (0.00)، وبالتالي يستنتج من ذلك أنَّ هناك علاقة ارتباط وتأثير ذي دلالة إحصائية لمُتغير الحوكمة على تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بالأمانة.

جدول رقم (8)
نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الحوكمة في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة

	معاملات الانحدار	قيم بيتا	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.480		2.834**	0.005	437.996**	0.00
الحوكمة	0.863	0.753	20.928**	0.00		
Adj. R2 = 0.566					R2=0.687	R=0.753

المصدر: الدراسة الميدانية

وللتعرُّف على أهم سياسات الحكومية الرَّقْمية المؤثرة في تحقيق الاستدامة في أمانة محافظة جُدَّة، قام الباحثان بتطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وقد ظهرت النتائج وفقا لما هو موضح بالجدول التالي:

تُبيِّن النتائج بالجدول رقم (9) أنَّ قيمة F المحسوبة تعتبر نتيجة دالة إحصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يفيد بأن نموذج تحليل الانحدار المتعدِّد يتمتع بالقدرة على التنبؤ بتحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة، كما

كشفت النتائج بالجدول أنَّ قيمة معامل التحديد R2 تساوي 0.679، وهذا يُشير إلى نموذج تحليل الانحدار المتعدِّد له الكفاءة لتفسير نسبة 68% من التغيرات في الاستدامة الرَّقْمية؛ أي أنَّ العوامل الأربعة المتضمنة في النموذج تساهم بنسبة 68% في تحديد التغيرات في الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة.

جدول رقم (9)
نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الحوكمة في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بأمانة محافظة جُدَّة

	معاملات الانحدار	قيم بيتا	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.349-		*1.987-	.05		
المشاركة	0.415	0.362	**6.265	0.00		
التحول الرَّقْمي	0.429	0.358	**6.684	0.00	**166.42	0.00
القدرات	0.023	0.020	413.	0.68		
الحوكمة	0.187	0.157	*2.407	017.		
R = 0.824 R2 =0.0679			Adj. R2 = 0.675			

المصدر: الدراسة الميدانية

كما كشفت النتائج بالجدول أعلاه أنَّ من أهم العوامل المؤثرة في الاستدامة الرَّقْمية تتمثَّل في المشاركة، ويُعزِّز ذلك قيمة بيتا؛ حيث بلغت 0.362، وهو ما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين المشاركة كأحد سياسات الحكومة الرَّقْمية وتحقيق الاستدامة بأمانة محافظة جُدَّة، بينما تشير النتائج بالجدول السابق أنَّ التحوُّل الرَّقْمي يعتبر هو العامل الثاني من حيث التأثير في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بالأمانة، ودعم ذلك قيمة بيتا؛ حيث بلغت 0.358، كما كشفت النتائج أن الحوكمة تُعَدُّ هي العامل الثالث من حيث التأثير في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية، بينما تشير النتائج أنَّ القدرات لا تؤثر في تحقيق الاستدامة الرَّقْمية بالأمانة بشكل معنوي، وهذا يعني أنَّ هناك أهمية لتعزيز القدرات بالأمانة من أجل تحقيق الاستدامة الرَّقْمية، وخاصة القدرات البشرية.

مناقشة نتائج الدراسة

أفادت النتائج بوجود أثر إيجابي له دلالة إحصائية واضحة لسياسات الحكومة الرَّقْمية بأبعادها المختلفة (المشاركة، التحوُّل الرقمي، القدرات، الحوكمة) في تحقيق أهداف الاستدامة الرَّقْمية في أمانة محافظة جدَّة. ويدل ذلك إلى أن الاستراتيجية الرقمية التي تنتهجها الأمانة لا تعمل فقط على تحسين الأداء الإداري، بل تُسهم كذلك في تعزيز البُعد البيئي والاجتماعي للاستدامة، بما يتوافق مع توجهات رؤية المملكة 2030 في التحول نحو حكومة رقمية فعالة وشفافة.

ومن بين أبرز النتائج، برزت المشاركة الرقمية كأحد المحاور الأكثر تأثيرًا في الاستدامة، حيث أظهرت الدراسة أن الأنظمة الإلكترونية التفاعلية، مثل منصات (بلدي) ورقم الطوارئ 940، تُعزز من المسؤولية الاجتماعية وتدعم العلاقة التشاركية بين الأمانة والمجتمع. كما كشفت النتائج عن دور فاعل للمركز الإعلامي التابع للأمانة في الاستجابة للشكاوى والاستفسارات، وهو ما ساهم في تحسن جودة البيئة وعزز ثقة الجمهور في الأداء الحكومي. وتُعزز هذه النتائج ما توصلت إليه دراسات سابقة، مثل دراسة (Authors, 2023) التي أكدت أن السياسات العامة تُعد عاملًا محفزًا للابتكار وتحقيق الاستدامة، من خلال تهيئة بيئة تنظيمية تمكينية وداعمة للمشاركة المجتمعية.

وفيما يتعلّق بالتحوُّل الرقمي، فقد أظهرت النتائج أن الأمانة تُولي اهتمامًا كبيرًا بتطوير الأنظمة الرقمية، من خلال الدعم الإداري الواضح، وتبني خطط عمل تتماشى مع استراتيجيتها العامة، وهو ما انعكس إيجابًا على قياس الإنجازات ومتابعة الأداء المؤسسي. وقد دعمت هذه النتائج دراسات سابقة مثل دراسة (Abugabel, 2023) ودراسة (العثامنة، 2022)، التي أظهرت وجود علاقة قوية بين تبني التكنولوجيا الحديثة وتحقيق أهداف الاستدامة.

أما القدرات التقنية، فعلى الرغم من توفر بنية تحتية رقمية جيدة في الأمانة، إلا أن النتائج كشفت عن ضعف نسبي في توظيف تلك القدرات بشكلٍ فعّالٍ ومترابط لتحقيق الأثر المطلوب في مجال الاستدامة. ويُعَدُّ ذلك مؤشرًا على أهمية التحول من مجرد امتلاك التكنولوجيا إلى تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لاستخدامها على نحو فعّال يخدم الأهداف الاستراتيجية. وتؤيد هذه النتيجة ما ورد في دراسة (فريد، 2022) التي أشارت إلى أن البنية التقنية تحتاج إلى تفعيل مؤسسي حقيقي لتحقيق أثرها التنموي.

وفيما يتعلّق بمفهوم الحوكمة، فقد أظهرت النتائج دورًا مهمًّا للأنظمة الداخلية في دعم الشفافية ومكافحة الفساد الإداري، خاصة من خلال شبكات العمل الإلكترونية وأنظمة متابعة الأداء. وهذا يعكس نضجًا مؤسسيًّا لدى الأمانة في

تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة، ويتسق مع ما توصلت إليه دراسة (يوسف، 2023) التي أوضحت فاعلية الحوكمة الرقمية في رفع كفاءة الخدمات وترسيخ مبادئ النزاهة في العمل المؤسسي.

بناءً على ما سبق، يتضح أن أمانة محافظة جدة قد حققت تقدمًا ملموسًا في تطبيق سياسات الحكومة الرقمية بما يُسهم في تحقيق أهداف الاستدامة الرقمية، إلا أن هناك مجالات بحاجة إلى مزيد من التفعيل، لا سيما فيما يتعلق بتحويل القدرات التقنية المتاحة إلى أدوات إنتاجية مؤثرة، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية الرقمية، وتعزيز البنية التحتية التنظيمية والتشغيلية لتطبيقات التحول الرقمي والحوكمة. وتُعد هذه النتائج خطوة مهمة في سياق تقييم الأداء الرقمي للقطاع البلدي، وتقديم تصور عملي لمتطلبات التحسين المستمر.

التوصيات

- تعزيز سياسات الحكومة الرقمية، والتركيز بشكل خاص على المشاركة والتحوُّل الرقمي، لما لهما من أثر كبير ومباشر في تحقيق أهداف الاستدامة الرقمية، وذلك من خلال دعم مبادرات المشاركة المجتمعية الرقمية وتطوير البنية التحتية للتحول الرقمي.
- توسيع نطاق أنظمة المشاركة الإلكترونية مثل: (بلدي، 940، وأيقونة المركز الإعلامي) وتعزيز تفعيلها، لما لها من دور واضح في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتحسين جودة البيئة، ودعم تفاعل المستفيدين مع الجهات الإدارية.
- الاستمرار في تطوير وتوسيع استخدام قنوات التواصل الإلكتروني بين إدارات الأمانة المختلفة، بما يعزز مشاركة الموظفين ويُسهم في دعم تحقيق الاستدامة الرقمية من خلال تحسين تدفق المعلومات وتكامل العمل المؤسسي.
- تعزيز دعم الإدارة العليا لعمليات التحول الرقمي، واستمرار تطوير وتنفيذ خطط التحول الرقمي بما يتوافق مع رؤية واستراتيجية الأمانة، بما يضمن تحقيق أهداف الاستدامة الرقمية وفعالية قياس الإنجازات.
- ضرورة الاستمرار في تطوير وتعزيز البنية التقنية والإدارية لدى أمانة محافظة جدة، بما يدعم تحقيق الاستدامة الرقمية، ويضمن سهولة إنجاز المهام والوصول إلى المعلومات من قِبل جميع فئات المستفيدين.
- تعزيز استخدام أنظمة التحول الرقمي وشبكات العمل الداخلية الإلكترونية في أمانة محافظة جدة، لما لها من دور فاعل في دعم ممارسات الحوكمة، وخاصة فيما يتعلق بقياس الأداء المؤسسي ومكافحة الفساد الإداري.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية

- ابن خلدون، عبد الرحمن. (2004). ***مقدمة ابن خلدون***. دمشق: دار الفكر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (1988). ***لسان العرب***. بيروت: دار صادر.
- البلوشية، وآخرون. (2020). واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية. ***مجلة الدراسات المعلومات والتكنولوجيا***، 1 (4).
- البيومي، محمد مصطفى. (2019). المنهج الاستقرائي وأهميته في البحث العلمي. ***المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين***، دمياط الجديدة، 7 (7)، 372-433.
- حوتية، أمال؛ ودريوش، عبد السلام. (2021). الحوكمة الإلكترونية كمدخل لإصلاح الإدارة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة. ***مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية***، (العدد الخاص - نوفمبر)، 294-309.
- راشد، عبد الله. (2022). دور التكنولوجيا في الاستدامة البيئية، (***رسالة دكتوراه غيرمنشورة***). جامعة الملك سعود.
- سايح، فريد. (2022). ملامح الحكومة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا: تجربة الدول العربية. ***مجلة البشائر الاقتصادية***، 8 (2)، 145-156.
- السويدي، جمال محمد. (2022). دور السياسات العامة في تحقيق دولة الرفاه. ***مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية***، 37.
- ربيع, أزهار؛ وعريقات، إسماعيل. (5202). مدى تأثير السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني على التنمية الاقتصادية. ***المجلة العربية للإدارة***، 54 (3)، 3-81. iod: 7721.499541.2202.aja/80612.01
- كلاب، أحمد. (2018). ***مفاهيم الإدارة الرقمية***. عمّان: دار صفاء.
- المزجاجي، أحمد داوود. (2017). ***الوجيزفي طرق البحث العلمي***. جدة: دار خوارزم العلمية للنشر.
- مسعد، وائل. (2014). دور الموارد البشرية في الاستدامة الاقتصادية، (***رسالة ماجستير***). جامعة عمان العربية.
- هيئة الحكومة الرقمية. (2021). ***سياسة الحكومة الرقمية***، (الإصدار 1.0).
- يوسف، ميرال سمير. (2023). تأثير سياسة التحول الرقمي والحوكمة في رفع كفاءة المؤسسات الحكومية والحد من الفساد الإداري: تجارب دولية. ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، 14 (3)، 239-269.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Abugabel, B. (2023). The direct impact of digital transformation on sustainable development in private hospitals in Egypt. ***Journal of Digital Governance***, 7 (2), 112–129.
- Authors. (2023). The role of public policy in promoting technological innovation and sustainability. ***International Journal of Technology Policy***, 18 (1), 25-40.
- Gariba, M. I. et al. (2024). Assessing the impact of public digitalization on sustainability: The mediating role of technological innovation in the context of the EU. ***Discover Sustainability***, 5, 204.
- Guan, W. et al. (2024). How does digital government affect natural resource sustainability? A global perspective. ***Resources Policy***, 91, 104951.
- Kang, M. (2012). E-Participation in government: A review of literature. ***Government Information Quarterly***, 29 (4), 512-521.
- Kohli, R. & Grover, V. (2008). Business value of IT: An essay on expanding research directions to keep up with the times. ***Journal of the Association for Information Systems***, 9 (1), 23-39.
- World Bank. (1992). ***Governance and Development***. Washington, DC: The World Bank.

Digital Government Policies and their Impact on Achieving Digital Sustainability in the Jeddah Municipality: An Exploratory Study

Abobakr Abdullah Mohammed Al-Attas
Department of Public Administration
Faculty of Economics and Administration
King Abdulaziz University
abubaker-12@hotmail.com

Dr. Wael Shafi Manzil Al-Shammari
Assistant Professor, Department of Public Administration
Faculty of Economics and Administration
King Abdulaziz University
wsalshammari@kau.edu.sa

ABSTRACT

The objective of this research was to explore how digital government policies influence digital sustainability within Jeddah Municipality. The research focused on four key dimensions: capabilities, governance, participation, and digital transformation. A descriptive-analytical and inductive, specific methodology was employed to achieve the objectives of the study. Primary data were collected through a Survey Questionnaire distributed to a simple random sample of 348 employees from a total population of 3,738. SPSS software was utilized to analyze the collected data.

The findings indicated that the Jeddah Municipality possesses significant technological capabilities that support efforts toward achieving digital sustainability. There is clear evidence of the municipality's commitment to implementing digital government practices, particularly through strong support from top management for digital transformation initiatives. Additionally, the municipality has established a strategic action plan that aligns with its broader vision for digital development.

The research identified a statistically significant correlation ($p \leq 0.05$) linking digital government policies with various aspects of digital sustainability. These findings underscore the importance of integrated digital strategies in enhancing sustainable governance outcomes.

Based on the findings, the study recommends continued investment in employee training to enhance digital skills and technical capacity. Ongoing development in this area is expected to improve administrative performance and play a role in effectively implementing digital transformation projects throughout the municipality.

Keywords: *Digital Government Policies, Digital Sustainability, Digital Transformation, Capabilities, Governance, Jeddah Municipality.*